وسط تلكؤ برلماني.. ومطلب جماهيري.. وصمت حزبي

منع حمل السلاح يصطدم بـ« حصانة نواب الإصلاح»

• شرعت وزارة الداخلية مطلع سبتمبر الجاري فرض أول حظر لحمل السلاح داخل العواصم والمدن الرئيسية في إجراء حكومي وصف بالجريئ وتميز لأول مرة بتحديد ساعة صفر لمواجهة ظاهرة باتت تقلق الحكومة والمجتمع وتهدد الأمن والسلم الاجتماعي وتعيق حركة التنمية والاستثمار، هذا غير أثار هذه الظاهرة المباشرة والتي تخلف المئات من المعاقين وتحصد أرواح الآلاف سنوياً..

كتب/ جميل الجعدبي

○ وكانت وزارة الداخلية أعادت الثلاثاء الماضي نشر لائحة تنظيم حماية كبار موظفي الدولة في الصحف الرسمية في إطار إجراءاتها الهادفة لمنع حمل الأسلحة النارية في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات واستناداً إلى المادة (١٥) من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢م بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية وإلى قرار اللجنة الأمنية العليا بإلغاء كافة التصاريح الصادرة من وزارة الداخلية وأية جهة أخرى.

حيث اسفرت إجراءات منع دخول السلاح إلى العواصم الأسبوع الماضي والتي أُعلن عنها فقط عن ضبط (١٢٩٠) قطعة سلاح آلي ومسدس منها (٦٢٠) قطعة تم ضبطها في أمانة العاصمة..

وفيما سمحت اللائحة لحراسات كبار موظفي الدولة وأعضاء مجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية بحمل مسدسات لاتُحمل بشكل ظاهر.. حذَّرت الوزارة أنها ستقوم بضبط كل من يحمل سلاحاً نارياً بالمخالفة لإعلانها.

وفي إشارة إلى عوائق قد تواجهها أجهزة الأمن عند تنفيذ قرارها لدى بعض الشخصيات وكبار الموظفين والذين عادة ما يصطحبون معهم مرافقين مسلحين، أهابت الوزارة بكافة القيادات السياسية أعضاء مجالس الوزراء والنواب والشورى والقيادات الإدارية والأمنية والعسكرية الالتزام بتنفيذ هذا القرار.

صمت حزبي

○ وخرجت الثلاثاء الماضي مظاهرة حاشدة نظمتها عدد من منظمات المجتمع المدني للتنديد بظاهرة حمل السلاح وآثارها السلبية على مسيرة التنمية وأمن واستقرار الوطن.

وعلى الرغم من تحول الأسلحة النارية إلى خطر يفتك بحياة الفرد اليمني، فإن مجلس النواب كثيراً ما تلكأ في البت في قانون لتنظيم وحمل الأسلحة النارية والمودع بادراجه منذ سنوات، فيما تظل مواقف الأحزاب السياسية غامضة تجاه هذه القضية فلم يحظَ إعلان الوزارة بأي ترحيب حزبي حتى لحظة إعداد هذا التقرير بما في ذلك الحزب الاشتراكي اليمني والذي كان لفترة طويلة وقبل إئتلافه مع حزب الإصلاح في إطار اللقاء المشترك من أكثر المطالبين بإخلاء المدن من الأسلحة.

وتسعى وزارة الداخلية من خلال إجراءاتها- التي وصفت بالجريئة- للحفاظ على أرواح المواطنين وتحقيق الأمن والسكينة العامة والطمأنينة للمواطنين والسلم الاجتماعي.

وخلال الأيام الماضية واجهت أجهزة الأمن العديدمن المشاكل جراء تنفيذها قرار منع دخول السلاح إلى العاصمة صنعاء أبرزها حادثة النائب الإصلاحي عبدالله حمود الحاج الأحد قبل الماضي والذي أوقفته نقطة أمنية على مشارف العاصمة لساعات ومنعت (٣) من مرافقيه من الدخول للعاصمة، وهو ما اعتبرته الكتلة البرلمانية للإصلاح انتهاكاً دستورياً وتصرفات غير قانونية طالت أحد أعضائها، في حين عبر اللقاء المشترك عن إدانته ورفضه «لأي سلوك مزاجي لا يستند للقانون وينتهك الحصانة الدستورية للنواب مهما كانت الأهداف».

وطالب محمد الصبري- الناطق باسم المشترك- وزارة الداخلية بالاعتذار للبرلماني احتراماً للدستور والقانون وللحصانة التي تم انتهاكها.. وفقاً لما أورده إعلام الإصلاح.

وتتفاوت مواقف النواب المعلنة من قانون السلاح أثناء جلسات البرلمان، إلاَّ أن معظمهم يحملون وزارة الداخلية مسئولية أي اختلالات أمنية.

وتُعد قضية مقتل النائب محمد مجاهد شمر عام ٢٠٠٥م مثالاً للتناقض الذي يقع فيه نواب البرلمان حيال موضوع حمل السلاح فحينها طالب البرلمان وزارة الداخلية بسرعة اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع حمل السلاح في العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية قبل تعميمها على كافة المناطق..

وطالب حينها الدكتور عبدالرحمن بافضل- رئيس كتلة الإصلاح- بتنظيم حمل السلاح في المدن كخطوة أولى وسرعة تطبيق قانون تنظيم حمل السلاح الذي أصدرته الحكومة عام ١٩٩٢م.

نواب إصلاح يطالبون بحذف القانون

○ وعلى ما يبدو أن تحمس الأعضاء لقرار منع السلاح يتصاعد حينما تطال فوضى حمل السلاح أحد زملائهم فقط، فهذا النائب الإصلاحي محمد الحاج يطالب يوم حادثة مقتل النائب شمر باستجواب وزير الداخلية لإعطاء تقرير حول الاختلالات الأمنية التي شهدتها أمانة العاصمة، نجده في جلسة أخرى وفي نفس العام وتحديداً في الـ(١٢) من نوفمبر يطالب بحذف مشروع تعديل قانون حيازة الأسلحة وتنظيم حملها من جدول أعمال دورة المجلس كونه (أي القانون) يأتي من باب التمسح بالولايات المتحدة الأمريكية- حسب قوله.

وفي الـ(١٨) من يونيو ٢٠٠٧م استعرت أزمة بين أعضاء مجلس النواب لدى البدء بمناقشة مشروع قانون حمل السلاح والتصويت عليه مادة مادة.

واضطر نائب رئيس البرلمان يحيى الراعي لرفع الجلسة عقب انقسام حاد حول الفقرة (أ) من المادة (٣) الخاصة بتنظيم حيازة السلاح في العاصمة والمدن الأخرى التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون، حيث أيَّد نواب مقترحاً للنائب محمد عبدالله القاضي، وعلي عبدربه القاضي، وصخر الوجيه، وحميد عبدالله الأحمر يقضي بحذف الفقرة واقتصار القانون حسب تسميته على معالجة حمل السلاح مبررين ذلك بصعوبة التنفيذ جراء احتمالية تعرض مساكن للتفتيش، أو الانتقائية في تطبيق هذه الفقرة.

بينما آخرون شددوا على ضرورة وضع حلول جذرية لمشكلة السلاح في اليمن يتضمنها القانون الجديد.

ويُعد حمل السلاح ظاهرة مستعصية على الحل في اليمن وأدت إلى اشتباكات متكررة خلال العقود الثلاثة الماضية بين نافذين ووجهاء مع الأجهزة الأمنية كوزارة الداخلية والشرطة العسكرية.

ولايزال قانون تنظيم حيازة حمل السلاح حبيس أدراج البرلمان منذ عشر سنوات ولم يتمكن من إقراره لمعارضة نافذين في البرلمان من إيجاد تشريع يحد من حمل السلاح في المدن اليمنية تحديداً.

وكان الشيخ سلطان البركاني- رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام- كشف في حوار صحافي سابق عن وقوف قوى سياسية وراء إعاقة قانون تنظيم حيازة وحمل السلاح.

وقال البركاني: إن «بعض القوى السياسية تعاملت مع هذا المشروع، وكأنه يستهدفها هي»..

مشيراً إلى أن «الإخوة في الإصلاح- بالدرجة الأولى- حاولوا خلق نوع من القلق في أوساط بعض زعماء القبائل من خلال الترويج لإشاعة فحواها ان هذا القانون سيكون مقدمة لنزع أسلحة أفراد الشعب بشكل كامل».

وأرجع البركاني سبب معارضة تلك القوى لقانون تنظيم حمل السلاح «إلى كونها تعتقد بضرورة العمل المسلح في إطار العمل السياسي».

وفاة ٢٤ ألف

○ وكشف تقرير لوزارة الداخلية قدم مطلع يوليو قبل الماضي إلى مجلس النواب أن الحوادث غير الجنائية «الناتجة عن إطلاقات عشوائية» بلغت خلال الثلاث السنوات الماضية (٢٤) ألفاً و(٦٢٣) جريمة نسبتها قرابة (٧٨٪) من إجمالي الجرائم غير الجنائية الواصلة في ذات الفترة فيما الواقعة بسبب أدوات غير نارية حوالي (٧٠٠٠) حادثة.

وبحسب التقرير فقد راح ضحية الجرائم غير الجنائية بأسلحة نارية نحو (٢٣) ألفاً، و(٥٠٠) منها قرابة (٥٠٠٠) حالة وفاة والباقي إصابات متفاوتة، في حين ضحايا الحوادث بأدوات أخرى (سلاح أبيض، مواد سامة، شنق) لم تتجاوز (٤٢٥٠) بين وفيات وإصابات.

ورصدت الحكومة عشرات المليارات لشراء الأسلحة من المواطنين والحد من تداولها ووجهت الدعوة إلى المجتمع الدولي لدعم الجهود الحكومية في هذا المجال وكان لدعوتها هذه صدى لدى بعض دول الجوار التي بادرت بدعم جهود اليمن في هذا المجال لشراء كل ما هو موجود في أسواق السلاح في اليمن من أسلحة خفيفة وثقيلة وصولاً إلى إغلاق هذه الأسواق وهو ما نجحت فيه الحكومة إلى حد كبير، إذ أغلقت العديدمن أسواق ومحلات بيع السلاح في أغلب المحافظات بعد صدور قرار من وزارة الداخلية وفرض الرقابة الصارمة على عدد منها.

وذكر تقرير لوزارة الداخلية ان الأجهزة الأمنية تمكنت خلال (٣) سنوات مضت من ضبط (١٧١٠٦) قطع سلاح كلاشينكوف و(٣١١٥) مسدساً و(٢٥١) قنبلة و(٢٠٤) أسلحة مختلفة و(٤١,٥٧٣) ذخيرة مختلفة جرى عرضها أمام وسائل الإعلام المحلية والدولية مؤخراً.

وشرعت وزارة الداخلية في عملية حصر لما لدى المواطنين من أسلحة متوسطة، بالإضافة إلى توثيق وحصر موجودات القوات المسلحة والأمن من الذخائر والأسلحة وإدخالها ضمن قاعدة بيانية يمكن من خلالها تتبع مسار تلك الأسلحة والذخائر حسب ما أكد ذلك الدكتور رشاد العليمي- نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية- الذي أشار قبل أشهر إلى مهلة مدتها (٦) أشهر للمواطنين لتسجيل أرقام قطع السلاح التي بحوزتهم وإعداد قائمة بأسماء الشخصيات التي تتاجر في السلاح ومحاكمتهم في حال استمروا في ذلك.

* بالتنسيق مع «المؤتمر نت»

حمل السلاح ظاهرة طاردة للاستثمار

جلال عثمان

• أتذكّر أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لدى حضوره- مطلع العام الجاري- افتتاح أعمال المؤتمر الـ(١٧) لقادة وزارة الداخلية، ركز كثيراً- في كلمته- على قضايا التنمية والاستثمار وعلاقتها بواقع الأمن والاستقرار في بلادنا..

حيث بيَّن الأخ الرئيس أنه في ظل وجود أمن واستقرار تتصاعد- دائماً- الاستثمارات، لافتاً إلى أن هناك إقبالاً كبيراً على الاستثمار في الوطن.. وقال: «أنا لمست خلال الأشهر القليلة المنصرمة- خاصة بعد نجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية- اقبالاً كبيراً من المستثمرين من دول الجوار ومن الدول الأجنبية الذين يتوافدون على اليمن وأبدوا رغبتهم للاستثمار في بلادنا من خلال تنفيذ مشاريع استراتيجية، خاصة في مجال الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتي تستوعب أكبر قدر من العمالة».

ودعا الأخ الرئيس إلى تسهيل المعاملات والابتعاد عن تعقيد الأمور، والرشاوى.. حيث البعض يقول للمستثمر سنسهل لك المعاملات لكن نريد نصيبنا- نريد حقنا.. وخاطب قادة الشرطة والأمن قائلاً: «اضبطوا هؤلاء الذين يشوهون سمعة اليمن ويشوهون سمعة النظام ويسيئون إلى الوطن».

وهذا- في الحقيقة- هو الواقع بعينه.. ففي ظل مناخات الخوف وعدم الاستقرار يميل أصحاب رؤوس الأموال إلى اكتنازها وحجبها عن التداول سعياً منهم إلى حمايتها، فيحجمون عن استثمار أموالهم خشية ضياعها.

ولعل وجود الأسلحة النارية في المجتمع وانتشار حملها في المدن.. هو أكبر مؤشر على الاختلال الأمني وظهور حالات الخوف والقلق، والترسيخ في النفوس غياب الاستقرار في هذا البلد، وذلك ما يفكر به كل مستثمر قادم للاستثمار.. فأول انطباع يتولد لديه هو ان هذا البلد مضطرب..

وهو ما يعني تراجع وعزوف الاستثمارات عن بلادنا وتوجيهها إلى بلدان أخرى، ذلك أنه من غير الطبيعي ان يبقى أصحاب رؤوس المال في مجتمعات تعج بمختلف الأسلحة.. فمن المعروف ان «رأس المال جبان»، ولايمكن ان تتجه الاستثمارات نحو المناطق المضطربة.

وبالعودة إلى ما وقع من حوادث إرهابية في بلادنا وإلى تأثيراتها السلبية، نجد أن تلك الجرائم الإرهابية والتخريبية قد شكلت عائقاً كبيراً أمام حركة الاستثمار، حيث أحجمت بعض الشركات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال عن تنفيذ مشاريع كانت مسجلة وقيد الإنشاء.. كما عزف البعض عن التفكير في الدخول في استثمارات جديدة معتبراً الإقدام على ذلك في بلد كاليمن مغامرة لايمكن الخوض فيها، وأدى كل هذا إلى تناقص حجم رأس المال المستثمر في بلادنا في مختلف جوانب التنمية.

وفي الوقت الذي بلغت الكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية التي لم تنفذ (٤٤٦) مليون دولار، برزت مصاعب اقتصادية وأضرار وخسائر تمثلت في:

- انخفاض القدرة الاستيعابية لتشغيل العمالة اليمنية لـ(٤٣٦٠) عاملاً.
- تعثر مشروع المنشآت السياحية الاستثمارية في جزيرة (زقر) والبالغة تكلفته (٥٠٠) مليون دولار.. وكان يستوعب أكثر من (٣٠٠٠) عامل.
- توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المنفذة، والمقدرة تكلفتها بملايين الدولارات.. وضياع كثير من فرص العمل.

وإجمالاً فإن الخسائر- في المجال الاستثماري- قد بلغت نحو (مليار) و(٨٠٠) مليون دولار.

في المجال السياحي، وعقب الحادث الإرهابي المتمثل في اختطاف عدد من السياح الأجانب وتعرض بعضهم للقتل عام ١٩٩٨م في آبين، تدنى- وبشكل ملحوظ- مستوى حركة تدفق السياح إلى بلادنا.. وترتب على ذلك- أيضاً- أضرار وخسائر نوجزها في الآتي:

- الإلغاء بنسبة ٩٠٪ للحجوزات على الوكالات السياحية والفنادق.
- إغلاق عدد كبير من الشركات والوكالات والمكاتب الخاصة بخدمات السفر والسياحة.
- توقف عدد من المشاريع السياحية التي كانت قيد الإنشاء، وكذا بعض رحلات شركات الطيران الأجنبية والعربية.
- تسريح أعداد كبيرة من العاملين في مختلف جوانب ووسائط المجال السياحي.

بالإضافة إلى التأثير السيئ على جهود الترويج السياحي خارجياً وضربها في المحافل والمعارض الدولية، وإجهاض ثمار الإنفاق الكبير على أنشطة التسويق والترويج الخارجي.

وتضاعفت الخسائر في مصاريف التشغيل للمنشآت السياحية بعد حادثة تفجير «كول» في عدن عام ٢٠٠٠م و«ليمبورج» في حضرموت عام ٢٠٠٢م..

حيث سُجل انخفاض ملحوظ في معدل العائدات السياحية بنسبة ٥٤,٧٪ مقارنةً بالعام ١٩٩٨م.

إلاَّ أنه- في السنوات الأخيرة- طرأ تحسن كبير في هذه المعدلات، مما عكس نجاح الإجراءات الحكومية في مواجهة تلك الأوضاع وتوفير الأجواء الآمنة للحركة السياحية في بلادنا. وفي مجال النقل.. بلغت الخسائر- في تلك الفترة- (١٥) مليون دولار شهرياً، حيث ألحق ضرراً كبيراً بالنشاط الملاحي في مختلف الموانئ ببلادنا.. وخاصة في ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة (عدن)، حيث انخفض عدد الحاويات المتداولة- خلال شهرين- إلى حد كبير..

إذ وصل إلى (٣٠٠٠) في نوفمبر ٢٠٠٢م بعد تفجير «ليمبورج»- في ٦ أكتوبر بنفس العام- فيما كان في شهر سبتمبر (٤٣,٠٠٠) حاوية، وذلك لأن شركات الملاحة التي كانت تستخدم ميناء عدن كمحطة توزيع قررت الانتقال للعمل في موانئ أخرى مثل (صلالة) و(جيبوتي) و(جدة)، بسبب زيادة أقساط التأمين على البواخر والبضائع الواصلة إلى الموانئ اليمنية والتي ارتفعت إلى ٣٠٠٪ مما أدى إلى تصاعد في أجور الشحن وفي أسعار معظم السلع الغذائية والاستهلاكية. ولما كان انتشار حمل السلاح أحد الأسباب الرئيسية المعيقة لحركة الاستثمار، فقد حرصت وزارة الداخلية على مواجهة هذه الظاهرة باتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى منع حمل الأسلحة النارية والتجول بها في الشوارع والأسواق العامة، وفي العاصمة صنعاء وعموم المدن الرئيسية بمحافظات الجمهورية..

وآخر تلك الإجراءات الحملة الأمنية التي بدأت مطلع الشهر الجاري، والموجهة لمنع الأسلحة ومكافحة انتشارها، كخطوة إيجابية فاعلة لترسيخ الأمن والاستقرار وتعزيز وتطوير حركة الاستثمار والسياحة في بلادنا، والحد من الجريمة بمختلف أشكالها.